

حصلت الحكومة الإيطالية على ثقة البرلمان بعد إعلان سلفيو برلسكوني قبوله منح الثقة لحكومة الائتلاف بقيادة "إنريكو ليتا"، حيث جاءت الأصوات المؤيدة للحكومة 235 مقابل 70 معارضا من بينهم 6 نواب من حزب برلسكوني.

وذكر قرار برلسكوني، الذي تنتظر لجنة بمجلس الشيوخ بعد غد الجمعة في إسقاط عضويته البرلمانية وبعد تثبيت حكم قضائي بإدانتته في قضية التهرب الضريبي، "لقد قررنا، وليس بدون مخاض داخلي، التصويت بالثقة في الحكومة بعد ظهور تصدع في قيادة حزب بيت الحريات، وتأكيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية "أنجلو الفانو" وسكرتير عام حزب بيت الحريات، منح الثقة للحكومة سواء بقبول زعيم الحزب - برلسكوني - من عدمه.

وكان رئيس الحكومة الموسعة الإيطالية إنريكو ليتا قد طلب من مجلس الشيوخ الإيطالي التصويت على منح الثقة للحكومة، في خطوة لإنهاء الأزمة السياسية في بلاده والتأكد من توفر أغلبية داعمة لها، بعد قرار ثاني أكبر حزب مشارك فيها، حزب (شعب الحريات) بزعامة سلفيو برلسكوني وقف دعمه واستقالة وزرائه.

من جهته، انتقد برلسكوني السياسة الاقتصادية التي تتبناها حكومة الائتلاف بقيادة ليتا، التي تستند للعبور من الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى فرض مزيد من الضرائب.

وأضاف برلسكوني، في حديث لمجلة "بانوراما" الأسبوعية السياسية الاجتماعية التي تصدر غدا الخميس، "إن اللجوء المستمر إلى فرض عبء جديد على كاهل الإيطاليين وإلقاء اللوم على - برلسكوني - في ذلك كان بمثابة طعنة غير منتظرة من شخصية أكن لها بالغ الاحترام، لكنه يستفزني ويعيد لدى الرغبة بالصراع"، في إشارة إلى قرار زيادة ضريبة القيمة المضافة.

وقال إن "الأمر يتعلق بعمل انتقامي غير مقبول، بل مشاكسة"، وأردف "ولكوني أعلم جيدا أن ليتا ليس أخرقا، فأنا أرفض أن أصدق أنه لم يفهم معنى استقالة برلمانى حزبا، والتي تم تسليمها لرؤساء الكتل وليس ضد الحكومة، لإعطاء إشارة مؤلمة للإيطاليين لما يحاول الحزب الديمقراطي القيام به، ليس ضد بل ضد الديمقراطية"، حيث "خان الاتفاقات وهو يشكّل أكثرية جديدة لقطع الطريق أمام المعتدلين من قاداته، وكل ذلك في مجال مخالفة المبادئ القانونية الأساسية لدولة القانون".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 02/10/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com